## قراءة في تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٤

# الدساتير العربية بين النصـــوص والتطبيـــق

الحلقة الثانية

عبد الرزاق الصافي

التقرير الذي نقدم له هذه القراءة هو الثالث الذي يصدر تحت إشراف الأمم المتحدة، وتعده نخبة من الباحثين والأكاديميين العرب، من خبراء وأساتذة جامعات، مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة بعد صدور التقريرين: الأول لعام ٢٠٠٢ والثاني لعام ٢٠٠٣، هذه التقارير التي ألقت أضواء كاشفة على أوضاعنا العربية المزرية واقترحت حلولاً لمشاكلنا المستعصية، ظلت دون تطبيق مع الأسف.

وقد تأخر صدور ونشر تقرير العام ٢٠٠٤ بضعة أشهر، بتاثير من الولايات المتحدة الأمريكية التي لم ترض أن يحوي نقداً لسياساتها المتحيزة لإسرائيل، وانتقائيتها وكيلها بمكاييل مختلفة، انطلاقاً من مصالحها الخاصة.

إن الأهمية البالغة لهذا التقرير، الذي نحن بصدد تقديم قراءة وافية له، نابعة من أنه يشخص الأوضاع في بلداننا العربية بشكل موضوعي، ويرسم طرقاً صائبة للخروج من الحالة المأساوية التي تعانيها الحرية في الوطن العربي، الأمر الذي يتطلب أن يحظى باهتمام كبير، ليس من لدن النخب السياسية والفكرية الحريصة على بناء مستقبل أفضل للشعوب العربية حسب بل من لدن كل المواطنين في بلداننا العربية.

يتضمن العديد من الدساتير العربية أحكاماً خاصة بحرية الفكر والرأي والمعتقد وبحرية الاجتماع السلمي وتكوين الجمعيات والإنضمام إليها.

وقد ينص الدستور، في صلب مواده، على عدد من القيود على حق تكوين الجمعيات حفاظاً على متطلبات الأمن القومي أو الوحدة الوطنية، كما هي الذريعة دوماً.

ومن بين ٢٢ بلداً عربياً، يسمح بقيام الأحزاب في اربعة عشر بلداً، في حين تمنع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، إلى الآن، قيام الحياة الحزبية فيها. أما ليبيا فترفع العمل الحزبي إلى مستوى الخيانة! ومن المفارقات المضحكة أن وفود الأحزاب التي تدعى إلي ليبيا تستقبلها في مطار طرابلس لافتة كبيرة تقول: من تحزب خان!

وفي الوقت الذي تنص الدساتير على الحريات والحقوق، تردفها عادة بجملة (وفق القانون) أي التشريع العادي. وغالباً ما يجنح هذا التشريع إلى تقييد هذه الحريات والحقوق أن لم يكن يصادرها.

وحتى في البلدان التي تبيح الحياة الحزبية، فإن ممارسة هذه الحياة مرهونة بموافقة السلطات الحكومية.

ويضع بعضها شروطاً غير منضبطة لنشاط الأحزاب بما يمكن السلطات من حل الأحزاب ومنعها من العمل بذريعة مخالفتها لهذه الشروط.

وكذا الحال بالنسبة لحرية الصحافة، إذ يجري تقييدها أو مصادرتها بحجة التنظيم، هذا التنظيم الذي يعني، في الواقع، فرض الرقابة المسبقة (على نحو ما هي عليه الحال في ١١ دولة) أو اللاحقة، على الصحف كما تفرض القيود على حق إصدار الصحف أو السماح بإلغاء هذا الحق من قبل السلطة، وفق ما يتصوره المشرع العربي من اعتبارات للأمن والمصلحة العامة. وهذا التصور هو، في الغالب، بعيد عن قيم الحرية والتعددية واحترام حقوق الإنسان، وينطلق من نظرة إلى النشر والبث المسموع والمرئي، وممارسة حرية التعبير عموماً على إنها أنشطة خطرة تتطلب وضع القيود عليها وملاحقتها بالممنوعات والعقوبات الرادعة.

أما القضاء، الذي يفترض فيه أن يكون الحامي للحرية والمستقل عن السلطة التنفيذية، وهو ما تسجله الدساتير في نصوصها، فإن الأمر يظل شكلياً في الغالب، ذلك إن السلطة التنفيذية حافظت على حضورها داخل جسم القضاء ومؤسساته وبنصوص دستورية أيضاً!

ويسجل للعديد من الدساتير العربية النص على الكثير من ضمانات المحاكمة العادلة. وعلى الرغم من ذلك، يرصد الباحثون ونشطاء الدفاع عن حقوق الإنسان التباعد بين النصوص والواقع لأسباب سياسية. وتعرض هذه الحقوق للانتهاكات على نطاق واسع في غالبية الدول العربية، ويجري ذلك في العديد من الحالات بتبني صياغات ذات طبيعة أيديولوجية أو دينية في الدساتير تصادر الحقوق والحريات العامة أو تسمح بمصادرتها.

ومن أخطر صور الانتهاكات لحقوق الإنسان هو السماح للسلطة التنفيذية باللجوء إلى إعلان حالة الطوارئ العرفية بإفراط يجعل من حالة الطوارئ حالة دائمة، من دون وجود ما يستدعي ذلك في الواقع. وبموجب قوانين حالة الطوارئ، يجري تجريد المواطن من كثير من حقوقه الدستورية. مثل حرمة المسكن والحرية الشخصية وحرية الرأي والتعبير والصحافة وسرية المراسلات والحق في التنقل والحق في الاجتماع.

وهي (أي حالة الطوارئ) تنزع قدراً من سلطة التشريع من يد البرلمان المنتخب - إن وجد - وتضعها في يد السلطة التنفيذية أو الحاكم العسكري الذي يمثل سلطة الطوارئ في العادة.

إن انتهاك الحريات والحقوق الديمقراطية ومسخ النصوص الدستورية الضامنة والاستمرار في الابتعاد عن إرادة غالبية أبناء الشعب خلقت أزمة الشرعية في غالبية الدول العربية. وهو ما سنتناوله في الحلقة القادمة من هذه القراءة في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٤ يوم الثلاثاء القادم.

# الديمقراطية بين أزمة النظرية وأزمة الأداء

ضياء الشكرجي

**ملاحظتان أحب أن ابتدئ بهما. الأولى هي أنني سأتناول المفاهيم طبقا للمنهج الاستقرائي تناولا ميدانيا ، أي باستيحاء واستنتاج المفاهيم المطروحة فيها من خلال مراقبة مفردات المشهد السياسي العراقي. والملاحظة الثانية هي أني أحاول أن أنتزع نفسي من صفة السياسي ، وأقتصر على تناول المفاهيم بنَفَس المثقف المراقب بتجرد للمشهد السياسي ، دون دعوى بلوغ غاية التجرد. الديمقراطية تمثل المحور الأساسي والقضية المركزية ، إذ أحب أن أتناول تجربة الولادة الديمقراطية في العراق من زاوية محددة ، وذلك بتسليط الضوء على كل من النظرية الديمقراطية من جهة ، والأداء الديمقراطي من جهة أخرى ، وذلك لدى كل من القوى السياسية على الساحة العراقية. سأقسم هذه القوى ، هنا ، تقسيما إجماليا ثنائيا ، إلى: قوى سياسية إسلامية ، وأخرى علمانية.**

إذن هناك تقسيمان، الأول يمكن أن نسميه (تقسيما موضوعيا للديمقراطية)، أولا على مستوى النظرية وثانيا على مستوى الأداء، والثاني يمكن تسميته بـ (التقسيم المحمولي)، وذلك على صعيد القوى السياسية الإسلامية وعلى مستوى القوى السياسية العلمانية، أي بتناول كلا من النظرية الديمقراطية والأداء الديمقراطي لدى كل منهما، مع ملاحظة في غاية الأهمية، و هي عدم جواز التعميم والإطلاق فيما نستنتجه ونستقرئه هنا، كما إني سأتجنب ذكر المصاديق بتسمية القوى التي استقرأت من جراء مراقبتها ما أذهب إليه، حرصا على ألا تفقد المفاهيم التي أقدمها، هنا، موضوعيتها من حيث هي مفاهيم، وإن كنت لن أترك الإشارة والتلميح هنا أو هناك، من دون قصد بلمز أحد الأطراف بالاتهام.

الديمقراطية تبقى . من غير شك . القضية المركزية، التي بدون تحققها وتكامل مسيرتها و سيرها في المسار الصحيح لا يتحقق شيء من كل التطلعات الوطنية من أمن واستقرار ووحدة وطنية وسيادة واستقلال وعدالة ورفاه وتقدم وحقوق فيدرالية إلا تحققا منقوصا وقلقا وغير مضمون المستقبل.

والديمقراطية لا تتحقق من غير ديمقراطيين. ومع أهمية وجود المثقفين الديمقراطيين، فان المثقف لا يمثل مركز صناعة القرار والفعل السياسيين، وإن كان له دوره الكبير في التأثير في كل من القرار والفعل، إنما الذي يهمنا هو مدى وجود السياسي الديمقراطي، بقطع النظر عما إذا كان حاكما أو معارضا أو موافقا برلمانيا أو معارضا . فللسياسي تأثيره المباشر في مسار التحول الديمقراطي، بينما يبقى تأثير المثقف . مع بالغ أهميته . تأثيرا غير مباشر. ومع هذا، لا يجوز إغفال دور المثقف، الذي لم يتأت له صنع الحاضر، فبإمكانه حتما صياغة المستقبل. وإنا، في النهاية، أصنف نفسي على المثقفين أكثر مما أصنفها على السياسيين، على الرغم من مزاولتي للسياسة في الظرف الراهن أقول: الديمقراطي هو ليس من يمتلك نظرية ديمقراطية من دون أن تقترن نظريته وفهمه النظري بالأداء الديمقراطي، كما أنه ليس من يمارس أداء ديمقراطيا من غير أن يمتلك رؤية نظرية واضحة في الديمقراطية كقاعدة فكرية يرتكز عليها أداؤه. الديمقراطي هو من يجمع بين النظرية والأداء الديمقراطيين. هذا من دون أن يعني ذلك أننا يجب أن نسلخ صفة (الديمقراطية) كليا عمن يتوفر على أحد عنصري الديمقراطية؛ النظرية أو الأداء، دون الآخر، ولكن يحق لنا أن نقول أن ديمقراطيته تبقى من غير شك ديمقراطية منقوصة، وبالتالي ربما - وأقول ربما - تكون قلقة غير مستقرة وغير ثابتة الخطى، ولعله أيضا . نتيجة لذلك . باعثة على القلق وسالبة للطمأنينة، مع أن بعض هذه الديمقراطيات القلقة والمنقوصة يمكن أن تكون لها قابلية استكمال النقص والتحول من الصفة القلقة المقلقة إلى الصفة المُطْمَئِنَّة ، فتكون بعد حين من الممارسة والمران ديمقراطية مستقرة وثابتة الخطى، وبدرجة أقل مما كانت عليه في البدء من النقص، أو بتعبير آخر: تكون قد قطعت شوطا أبعد على طريق التكامل والتَّدَمْقُرُط.

كل مفهوم مجرد يكتسب قدرا أكبر من الوضوح عندما يجري طرح مصاديق له على أرض الواقع. وضرب المثل هو نوع من أنواع التعريف. من هنا، كان بالإمكان تناول مصاديق للمفاهيم موضع البحث في هذه المقالة، فيجري الحديث . مع بيان الشواهد . عن مدى ديمقراطية كل من فكر وأداء كل من الأطراف السياسية؛ بشكل إجمالي تارة، ثم بشكل تفصيلي تارة أخرى، فنتناول ذلك على صعيد القوى السياسية الكردية، ثم فيما يتعلق الأمر بالنسبة للشيعة، ومن ثم بالنسبة للسنة هذا من حيث المكونات القومية والمذهبية، ثم يجري تناول الإسلاميين من سنة تارة ومن شيعة، من عرب ومن أكراد، من معتدلين ومتشددين، ثم العلمانيين من ليبراليين أو يساريين، من سنة أو شيعة، من عرب أو كرد أو تركمان، من ديمقراطيين وقوميين، من معتدلي العلمانية أو متشدديها، وهكذا.

ولكن لحساسية الموضوع، سأكتفي بتناول إجمالي للتيارين الإسلامي والعلماني، وبدون ذكر المصاديق، وأيضا بدون قصد التعميم، هذا مع إلماحات إلى بعض المكونات الأساسية، مع إشارة إلى دور قوة الاحتلال أو التحرير (بحسب ما يراه ويصطلح عليه كل طرف) سلبا أو إيجابا في عملية الدَّمْقَرطَة في العراق.

لا تزال ثمة أزمة ثقة بحقيقة ومدى ديمقراطية كل من القوى السياسية أو التيارات السياسية في العراق. بعض أزمة الثقة هذه يملك بعض المبررات، وبعضه مفتعل أو مهول ومبالغ فيه، إما بسبب ثغرة في معرفة الآخر، أو بسبب الوقوع تحت طائلة التعميم بالقياس على المثل المذهبي أو القومي أو الإيديولوجي أو السياسي، أو قياسا على تجارب سابقة، أو من جراء الوقوع تحت طائلة ثقافة الأحكام المسبقة، أو يكون الافتعال والتهويل افتعالا وتهويلا مغرضين لغرض لدى المفتعل والمهول والمبالغ في افتعاله للمخاوف أو تهويلها والمبالغة فيها.

في كل الأحوال، نجد أن من أسباب أزمة الثقة هو وجود ثمة ثغرة أو نقص، إما في التنظير والفكر الديمقراطي لهذا أو ذاك الطرف، أو ثمة ثغرة أو نقص في الأداء الديمقراطي لهذا أو ذاك الطرف.

إذا تناولنا الموضوع على ضوء التقسيم الثنائي الإجمالي للمشهد السياسي، أي على ضوء ثنائية الإسلامية والعلمانية، يمكن اكتشاف الحقيقة الإجمالية التالية: الإسلاميون عموما - ولا أقول كلهم، ولكن ربما جلهم - يعانون من أزمة نظرية إسلامية للديمقراطية، مع إيماني القاطع بأن الإسلام نفسه لا يعاني مطلقا من أزمة في هذا المجال، بل هناك أزمة نظرية لدى مثل هؤلاء من الإسلاميين، ربما - وكمحاولة تحليل للظاهرة - بسبب أن التجربة السياسية الإسلامية التأريخية على مدى قرون من الزمن كانت أقرب إلى الاستبداد منها إلى الديمقراطية، من جراء ثقافة احتكار الشرعية الدينية و احتكار الحق وثقافة الإقصاء وإضفاء القداسة على الذات والدعوى الضمنية، لا المنطوقة، للعصمة، كل ذلك الذي تأسس . بحسب تقديري . على يد إسلام السلطة، الذي ابتعد مسافات عن إسلام القرآن والنبوة والخلافة الراشدة، والذي استعارته التنظيمات الحزبية الإسلامية التي ولدت في مطلع القرن السابق على أيدي المنتمين تأريخيا إلى مذاهب إسلام السلطة، ثم انتقلت عدواها إلى حد كبير إلى التنظيمات الحزبية الإسلامية التي يفترض أن ينتمي مؤسسوها وروادها تأريخيا إلى ما يمكن تسميته (مذهب إسلام المعارضة)، لتأثر هذه التنظيمات الأخيرة بالتي سبقتها زمنيا في التأسيس، ثم . وبعد عبور مرحلة الاستنساخ ومرحلة الصدمة العاطفية لاكتشاف الهوية أو توهم اكتشاف الهوية والبدء بمرحلة التعقلن والتحول إلى اكتشاف الهوية الفعلية للإسلام العقلاني الإنساني المسالم المنفتح غير الإكراهي وغير الإقصائي . لم يستطع الجميع التخلص والتحرر من تراكمات الثقافة الموروثة. كل ذلك أدى إلى ظاهرة أزمة التنظير الديمقراطي والفكر الإسلامي الديمقراطي. ولم تقتصر الأزمة على المتشددين بل تعدتها إلى بعض المعتدلين. وهذا أدى إلى أن بعض الإسلاميين بدأ ينظر بريبة إلى الذين ينظرون إسلاميا للديمقراطية من المثقفين والسياسيين الإسلاميين، متوهمين أنهم قد وقعوا في شراك الالتقاطية الفكرية أو الانحراف الفكري وفقدان أصالة الهوية الإيديولوجية، بسبب توهمهم بأن الدعوة للديمقراطية تمثل تخليا عن المشروع الإسلامي، تعبيرا عن الخضوع تحت ضغوطات العامل الدولي والعلمنة وعن الوقوع في مرض عقدة استرضاء الآخر، أو إنها تمثل حالة استهواء وانسحاق أمام الفكر الغربي والعلماني، أو حالة انبهار أمام الإنجاز الغربي، من دون التمييز بين ما يمثل التقدم في المدنية والتقدم التكنولوجي وبين ما يمثل بعدا حضاريا ثقافيا لا بد لنا أن نتغاير معه للحفاظ على أصالة الهوية، ظانين أن من لوازم الأصالة الانغلاق على تجارب وثقافات الأمم غير المسلمة ورفضها كليا والاكتفاء . ربما . بجواز استعارة الآليات، بعد إفراغها كليا من جوهرها وعمقها الثقافي، غير ملتفتين إلى ما تتمتع به الشريعة من مرونة في التعاطي مع آليات وحتى ثقافات العصر ومتغيراته ومستجداته.

لكننا كما نستطيع أن نكتشف أزمة التنظير الديمقراطي عند جل الإسلاميين، نرى معظمهم لا يعانون من أزمة الأداء، بل إن الأداء الديمقراطي للكثير منهم قد تجاوز. بحق . نظريتهم الديمقراطية بأشواط كبيرة جدا، بل أستطيع أن أقول إنهم، بأدائهم الديمقراطي، تجاوزوا بأشواط كبيرة جدا حتى أداء الكثير ممن لا يعاني من أزمة نظرية ديمقراطية من العلمانيين. فالعلمانيون من يساريين وليبراليين . وعلى عكس أكثر الإسلاميين . لا يعانون من أزمة ثقافة أو أزمة نظرية فيما يتبنونه من فكر ديمقراطي، لأنهم يملكون نظرية ديمقراطية جاهزة استعاروها من التجربة الديمقراطية الغربية العلمانية الرائدة، وهذا يعطيهم مبرر الادعاء أو الاعتقاد بأنهم هم حملة لواء ورسالة الديمقراطية الحقيقيون لا الإسلاميون، باعتبار أن الديمقراطية عند أكثرهم هي توأم العلمانية الملازمة لها ووليدة التجربة الغربية. لكن،كما استعار معظم علمانيينا النظرية الديمقراطية من الغرب مما يجعلهم لا يعانون من أزمة نظرية ديمقراطية، فإن الكثير منهم، مثلما هي الحال مع جل الإسلاميين، ورث من الأنظمة الاستبدادية العلمانية الموالية للغرب في المنطقتين العربية والإسلامية بعضا من روح الاستبداد لتلك الأنظمة.

فكما أن الكثير من الإسلاميين يعانون من أزمة نظرية ديمقراطية في الوقت الذي لا يعانون فيه من أزمة أداء ديمقراطي، نجد أن الكثير من العلمانيين يعانون من أزمة أداء ديمقراطي، في الوقت الذي لا يعانون فيه من أزمة نظرية ديمقراطية، وكما أن الكثير من الإسلاميين لم يتحرروا من الإرث الثقافي على مستوى النظرية لإسلام السلطة، لم يتحرر الكثير من العلمانيين من الإرث الثقافي لعلمانية السلطات المستبدة في المنطقة على مستوى الأداء.

سينفي بعض العلمانيين صفة (العلمانية) عن تلك الأنظمة المستبدة، لاعتبارهم الديمقراطية من لوازم العلمانية، ومثلهم سينفي بعض الإسلاميين صفة (الإسلامية) عن الأنظمة المستبدة، لتعارض الإسلام مع الاستبداد.

هناك، إذن، ازدواجية نجدها لدى كل من الطرفين. والازدواجية تمثل، في كل الأحوال، خللا وخطأ و خطرا، ربما . ويبقى الكلام عن أي الازدواجيتين تمثل خطرا أكبر على مشروع عملية التحول الديمقراطي. كنت قد كتبت، في وقت سابق، عن أولويات بعض القوى والتيارات السياسية العراقية، وذكرت أن الديمقراطية لا تقف على قمة سلم الأولويات عند هذا البعض، فهناك من يجعل العلمانية على قمة سلم أولوياته، وهناك من تكون عنده الفيدرالية على قمة السلم، وآخرون يجعلون الإسلامية على قمتها، وغيرهم الليبرالية الغربية، وآخرون يجعلون طرد قوى الاحتلال، أو بتعبير آخر: استكمال السيادة الوطنية أو الاستغناء عن تواجد القوات الأجنبية على قمة سلم أولوياتهم. لا أقصد من هذا أن المطلوب من كل القوى أو التيارات المعنية أن تتراجع عندهم أولويتهم الأولى إلى مرتبة ثانوية، بل الذي أقصده أن البعض عندما يؤخر الديمقراطية مرتبة في سلم أولوياته عن هدفه المركزي الاستراتيجي مما ذكر، يستبطن استعدادا نفسيا في حال التزاحم بين الخيارين، أي بين أولويته الأساسية وبين الديمقراطية، في أن يجعل الديمقراطية هي التي تقدم قربانا على مذبح الفيدرالية مثلا، أو على مذبح العلمانية، أو الإسلام، أو الليبرالية، أو الاستقلال والسيادة، وهذا كله لا يعني وجوب قلب العملية بالتضحية بالأولويات التي ذكرت، فتذبح على سبيل المثال (الفيدرالية) الطموح الأكبر لبعض المكونات، أو يذبح (الإسلام) الذي يمثل هوية وعقيدة غالبية الشعب، أو تذبح الحريات، أو تذبح السيادة الوطنية قربانا على مذبح الديمقراطية، بل يجب وعي حقيقة أن (الفيدرالية)، مثلا، بلا ديمقراطية تبقى فيدرالية منقوصة عرجاء، وإنما وجدت الفيدرالية ليس فقط لضمان حقوق الأقليات، بل لتكون في خدمة الديمقراطية ومكملة لها. فإذا كانت الديمقراطية تعني . فيما تعني . احترام رأي الأكثرية وصيانة حقوق الأقليات، فالفيدرالية هي في طليعة شرائط ضمان حقوق الأقليات، ولكن أن يعيش دعاة الفيدرالية حالة من الازدواجية، فيؤكدوا هدف الفيدرالية في مناطقهم، ولو على حساب الديمقراطية محليا أي على صعيد الإقليم الفيدرالي، أو وطنيا أي على صعيد الدولة الاتحادية، ثم يطالبوا بديمقراطية في المركز تكاد تكون مثالية يوجبون عليها أن تعطي للأقليات أكثر بكثير من استحقاقات الانتخابات، فإنهم بذلك يعطلون إلى حد ما أساسا مهما من أسس الديمقراطية، وهو القبول بحكم الأكثرية، ولا أعني هنا الأكثرية المكوناتية،بل الأكثرية السياسية، فهذا هو غير المقبول ديمقراطيا ووطنيا، ولا أعترض على التوافقية من حيث هي ضرورة من ضرورات المرحلة لا استراتيجية ثابتة.

وأما الإسلام . مثالا ثانيا . بلا ديمقراطية، فهو هراء، ليس ديمقراطيا حسب، بل حتى إسلاميا. فإننا إذا ما افترضنا أن الديمقراطية والإسلام يقعان من بعضهما البعض على نحو التقابل بمستوى المغايرة لبعضهما البعض، فنقيض الديمقراطية . الذي هو الاستبداد . يقع على طرف التناقض من الإسلام، وبالتالي، فإن بالإمكان أن يتعايش المتغايران، ولكن النقيضين لا يمكن أن يتعايشا، فهما . على حد تعبير المناطقة . لا يجتمعان ولا يرتفعان. وإذا كان الاستبداد والإسلام قد تعايشا في بعض مفاصل التأريخ، فإن ذلك الإسلام الذي استطاع أن يتعايش مع الاستبداد، أو يقوم عليه، إنما هو نقيض نفسه، وبالتالي، لم يكن إسلام القرآن والسنة النبوية والخلافة الراشدة، فالاستبداد معول من معاول هدم صرح الإسلام.

والعلمانية . مثالا ثالثا . بلا ديمقراطية قد شهدناها في أنظمة الاستبداد الموالية للغرب في مرحلة ما كان يسمى (الاستعمار) أو السياسة الاستعمارية الغربية في المنطقة العربية والإسلامية طوال القرن الماضي، و قد عانت منها الشعوب ما عانت، وما زال معظم تلك الأنظمة قائما إلى يومنا هذا. وهذا النوع من العلمانية مرفوض من العلمانيين أنفسهم قبل أن يكون مرفوضا من غيرهم، فالعلمانيون أنفسهم هم من ضحايا الاستبداد العلماني.

لقد قامت العلمانية التركية، لعقود طويلة، بتقديم أولوية العلمانية. و هذه العلمانية متطرفة معادية للدين، مستبدة، و هي ليست العلمانية العقلانية المعتدلة التي لا تقوم على أساس الدين ولكنها لا تعاديه ولا تحاربه. لقد ضربت العلمانية التركية أسس الديمقراطية بآلة المؤسسة العسكرية (حامية العلمانية التركية) بحجة حماية الثابت الدستوري للدولة التركية، أي العلمانية، وذلك على ضوء الأسس التي وضعها كمال أتاتورك. وبعض العلمانيين ما زالوا يفكرون بطريقة إضفاء القداسة على العلمانية؛ تلك القداسة التي تبرر لهم هدم أركان الديمقراطية، إذا مثلت الديمقراطية تهديدا لعلمانيتهم. ومثل هؤلاء يمكن نعتهم بـ (الأصوليين العلمانيين)، و هم على غرار الأصوليين الإسلاميين.

والليبرالية . مثالا رابعا . بلا ديمقراطية هي الأخرى ضرب من الهراء. وقد يسأل القارئ: هل يمكن أن تكون هناك ليبرالية بلا ديمقراطية، في الوقت الذي لا تعني الليبرالية إلا الحرية بأوسع ما تكون عليه؟ فأقول: إن هناك من الليبراليين الذين يجعلون هدفهم إطلاق الحريات الشخصية في جانبها الاجتماعي فوق كل الأولويات، أي حتى لو كان ذلك على حساب الحريات السياسية التي هي من لوازم الديمقراطية، بحيث أنهم مستعدون، ولو من الناحية النفسية، إذا ما أتيحت لهم الفرصة أن يفرضوا فهمهم لليبرالية بالأساليب المناقضة للديمقراطية.

وأخيرا، السيادة الوطنية . مثالا خامسا . بلا ديمقراطية هي الأخرى هدم للمشروع الوطني. وقبل أن يساء فهمي أو يؤوّل قولي، و لاسيما من قبل دعاة مقاومة الاحتلال، فيعدوون قولي هذا ترويجا لفكرة القبول بالاحتلال خدمة للديمقراطية، وبالذات للديمقراطية التي جاء بها الاحتلال . على نحو ما يروجون . أقول: ليس هذا الذي أعنيه، بل أعني أن هناك من دعاة المقاومة والتحرير من يسره أن يرى عراقا مستقلا استقلالا تاما وخاليا كليا من آثار الاحتلال ومتمتعا بالسيادة الوطنية غير المنقوصة، وهذا على أي حال هدف كل وطني يحب الوطن أو هكذا يفترض أن يكون. إلا أن هؤلاء يريدون أن يروا مثل هذا العراق المستقل ذا السيادة ولو في ظل الاستبداد على يد من يعدونه حاكما وطنيا. وهذا النوع من التفكير يمثل مدرسة وثقافة منتشرة بشكل واسع في الفكر العروبي والفكر الإسلامي السلفي أو الأصولي، فهم يقاتلون الاحتلال حتى لو كان احتلالا موقتا زائلا، وحتى لو كان الاحتلال يريد مساعدة الشعب على بناء صرح الديمقراطية ويساعد على إعادة إعمار البلد، و حتى لو كان إنهاء الاحتلال ممكنا بالسبل السلمية للنضال السياسي. وفي مقاتلتهم للاحتلال تراهم مستعدين أن يذبحوا المشروع الديمقراطي من الوريد إلى الوريد، فيحققوا التحرر من قوى الخارج، ويقدموا قربانا لهذا التحرر الحرية الداخلية لشعبهم، فيكبلونه بقيود وسلاسل الشعارات الوطنية الثورية أو العروبوية أو الإسلاموية المتطرفة، التي لا أمل للخلاص منها كما كان الأمل في إنهاء الاحتلال ولو بعد حين.

إننا نحتاج إلى ثقافة تقديم الديمقراطية على غيرها من الأولويات الوطنية، وبالتالي، ستكون الديمقراطية في خدمة السيادة الوطنية، وفي خدمة الفيدرالية بالنسبة للفيدراليين، وفي خدمة الإسلام بالنسبة للإسلاميين، وفي خدمة العلمانية بالنسبة للعلمانيين، وأنا - كإسلامي وكديمقراطي - ألتقي مع العلمانية على مساحة مشتركة واسعة، وفي خدمة الليبرالية بالنسبة لليبراليين، وأنا من أشد أنصار الحرية، ولكني أراها حرية مسؤولة تتحقق بالتثقيف عليها لا بالإكراه.

ولو سمحت الأجواء لذكرت شواهد وأمثلة على ما ذكرت، كي لا يكون الكلام تنظيرا مجردا ومحلقا في فضاء المثالية والتجريد وبعيدا عن أرض الواقع، ولكن الفطن اللبيب يستطيع تطبيق المفاهيم المطروحة على مصاديقها في أرض الواقع العراقي. ولكن هذا لا يعني، في حال الانطباق على هذا أو ذاك الطرف، إطلاق الحكم عليه أو تعميمه على كل أفراده ومفاصله، بل قد يكون الانطباق نسبيا، وبدرجة تتفاوت بين هذا وذاك الطرف أو التيار أو المكون.

ويؤسفني أن أقول إن قوى الاحتلال،، التي هي عنصر مرفوض من كل وطني (أو قل "قوى التحرير" المقبولة لدى البعض إن شئت) كانت بمثابة صمام أمان أمام بعض مشاريع الاستبداد المختزنة حتى في الأوساط الموالية لها والقريبة منها، كما كانت صمام أمان أمام مشاريع الاستبداد لدى الأطراف التي هي أبعد مسافة عنها وأقل مقبولية منها وأشد رفضا لها.

ولكننا يجب أن نحث السير ونواصل المسعى لإيجاد صمامات أمان وطنية من داخلنا تمثل حصانة للمشروع الديمقراطي، على مستوى النظرية وعلى مستوى الأداء. وأهم هذه . وقبل أي منها . جماهير الشعب، وثانيا المؤسسات الدستورية، ثم يحتاج مشروع التحول الديمقراطي لتوفير مستلزمات نجاحه إلى أربعة أمور أساسية: ثقافة ديمقراطية، و أخلاق ديمقراطية، و مران ديمقراطي، و إرادة ديمقراطية.